

ضحايا شرطية صندوق النقد الدولي: الجنيه والدينار

وتكوين فرص العمل⁸ وقد شملت شرطية الصندوق في إطار هذا البرنامج تحرير نظام سعر الصرف والاستجابة له انخفضت قيمة الجنيه المصري بشكل كبير، مما تسبب في رفع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية وأسعار الأدوية وكذلك الخدمات نظرا لتبعية مصر بالأسواق العالمية⁹.

ان إجرائي تخفيض قيمة العملة المحلية وتحرير سعر الصرف كان أيضا من بين شروط الصندوق لتونس في إطار برنامج تسهيل الصندوق الممدد لسنة 2016 الذي صدر على أساسه قانون استقلالية البنك المركزي والذي أثار سلبا الى حد كبير على احتياطي العملة الصعبة والميزان التجاري وخدمة الدين والتضخم وكذلك المنشآت العمومية¹⁰. اجراء تخفيض قيمة العملة له تبعات اقتصادية واجتماعية خطيرة لذلك وكما محاولة للمحافظة على السلم الاجتماعي أقرت الحكومة المصرية جملة من القرارات الاجتماعية تقرر زيادة الحد الأدنى للأجور إلى 3 آلاف جنيه للموظفين العموميين، وإقرار علاوة قدرها 300 جنيه شهريا لأصحاب المعاشات سينطلق تطبيقها في شهر جانفي 2023. ولا يعدو هذا القرار ان يكون ذر رماد على العيون في فترة يغرق فيها المصريون في الفقر ووصلت فيه نسب التضخم العام لنسب غير مسبوقه بلغت خلال شهر سبتمبر 2022 نسبة 15 بالمائة¹¹.

في تونس ايضا قررت الحكومة في شهر سبتمبر الزيادة في الأجور بالوظيفة العمومية والقطاع العام بنسبة 3.5 بالمائة و ذلك بغاية تحقيق السلم الاجتماعية¹².

تشابه الاجراءات والوضعية يعطينا لمحة على السيناريو المتوقع لتونس قريبا خاصة بعد اعلان محافظ البنك المركزي عن الابتداء قريبا في اجراء إصلاحات اقتصادية صعبة تأجلت لسنوات، وأن السلطات المالية تكابد من أجل الحفاظ على استقرار قيمة الدينار¹³.

خلاصة، نتبين مما تقدم أن تمويل الصندوق تأتي مرتبهة بشروط موجعة وغير ناجعة تقيد سياسات الدول وتمس من سيادتها من نواح عدة، كما ان الحلول التي يقترحها الصندوق وتعتمدها الحكومات ليست الا مسكنات وقتية لاحتقان شعبي مؤجل. وهذا ما يدعونا للتساؤل متى يتم التفكير حقيقية في اصلاح جذري داخلي من أجل سياسات تستجيب لواقع الأزمة وتلبي امال التونسيين في حياة كريمة؟

مع نهاية فعاليات الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي الذي امتد من 10 إلى 16 أكتوبر في واشنطن أعلن صندوق النقد الدولي عن موافقته على برامج تمويل لعدة دول من بينها تونس وكذلك مصر. اذ توصلت تونس اخيرا الى اتفاق على برنامج تمويل بقيمة 1.9 مليار دولار امريكي¹. اما الحكومة المصرية فقد أعلنت يوم 27 أكتوبر عن توصلها الى اتفاق اولي مع الصندوق على فرض مالي بقيمة 3 مليارات دولار من الصندوق، إضافة الى حزمة أخرى تشمل مليار دولار من صندوق الاستدامة والمرونة التابع للصندوق وخمس مليارات دولار من الدول الشريكة للتنمية. وهو ما يعني إجمالا مساعدات بقيمة تسع مليارات دولار². لم يأتي هذا الخبر منفردا بل رافقه خبر تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى مستوى قياسي أمام الدولار بلغت نسبة 14.5 بالمائة. يعتبر هذا الاجراء من الشروط المسبقة (Prior action) للموافقة على برنامج التمويل الذي سيكون الثالث في غضون ست سنوات والذي سيحافظ على مكانة مصر تاريخيا كثاني أكبر مقترض من الصندوق بعد الأرجنتين، بإجمالي 14% من مجمل قروض الصندوق قبل التمويل الجديد³.

وقد كان هذا الاجراء من اسباب استقالة محافظ البنك المركزي السابق طارق عامر في شهر افريل المنقضي الذي تصدى له⁴.

وقد اعتبر جهاد ازغور - مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي- في تصريح لوكالة رويترز "ان هذا الاجراء سيساعد الاقتصاد المصري على الحماية من صدمات الفرق بين معدل سعر الاستيراد والتصدير وكذلك الصدمات الخارجية، لاسيما في وقت أصبحت فيه الأوضاع المالية العالمية أكثر صعوبة وتحدياً" منذ بداية المفاوضات حول هذا التمويل اي منذ شهر مارس حتى الآن فقد الجنيه نحو 40 بالمائة من قيمته⁵، ومن المتوقع أن يتراجع أكثر في الشهور المقبلة كما تشير معظم التوقعات. وتسبب الانخفاض المستمر في قيمة الجنيه في أزمة اقتصادية واجتماعية مركبة زادت من معاناة المصريين وتسببت في فقدانهم معظم قيمة مدخراتهم بالعملة المحلية من جهة، والارتفاع المشط في أسعار السلع والخدمات من جهة أخرى، ولكن هذا الضرر الكبير بدأ فعليا عقب قرار تعويم الجنيه في نهاية العام 2016⁷ اذ في 11 نوفمبر 2016، وقّع صندوق النقد الدولي ومصر اتفاقية قرض بقيمة 12 مليار دولار بهدف معالجة نقاط الضعف في الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل

المراجع

1. التوصل إلى اتفاق على مستوى خبراء الصندوق مع تونس للاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد" <https://www.imf.org>
2. Egypt: IMF Reaches Staff-Level Agreement on an Extended Fund Facility Arrangement
3. تعليق المبادرة المصرية على الإعلان عن اتفاق قرض جديد لمصر من صندوق النقد: ست سنوات من صندوق النقد: دواء يفاقم الداء <https://eipr.org>
4. [/https://www.madamasr.com](https://www.madamasr.com)
5. <https://www.reuters.com>
6. <https://www.bbc.com>
7. من وراء استمرار خفض الجنيه المصري الحكومة أم صندوق النقد الدولي؟
8. IMF Executive Board Approves US\$12 billion Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility for Egypt <https://www.imf.org>
9. <https://www.al-monitor.com>
10. صندوق النقد الدولي: تبعات تخفيض قيمة الدينار التونسي <https://www.economie-tunisie.org>
11. <https://www.cbe.org.eg>
12. اتصاد الشغل والحكومة يوقعان اتفاقا يقضي بالزيادة في الاجور في الوظيفة العمومية والقطاع العام
13. <https://www.alaraby.co.uk>